أزمـــة إســـرائيل ليســـت الديمقراطيـــة وإنمـــا الاحتـــلال

بقلم: خوان كول

في يوم ٢٤ يوليو ٢٠٢٣ مرر الكنيست الإسرائيلي إجراء يحظر على محكمة العدل العليا في البلاد بأي شكل من الأشكال التحقق من سلطة الحكومة، سواء على مستوى اتخاذ قرارات وزارية أو القيام بالتعيينات، على أساس ما يعرف بمعيار «المعقولية».

في هذا السياق السياسي الإسرائيلي كان هذا الذي قام به الكنيست عملاً متطرفًا، حيث كان أعضاء البرلمان اليمينيون يتحدون الحشود الهائلة التي تظاهرت، أشهرا متتالية، بتصميم ملحوظ ضد مثل هذا التشريع المتطرف.

كان هذا الإجراء أيضا جزءًا واحدًا فقط من إعادة تصميم واسعة النطاق لنظام المحاكم كشف عنها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في شهر يناير الماضي، الأمر الذي أثار قلق منتقديه بشدة وأدى إلى تصاعد الاحتجاجات.

وكما أوضح المؤرخ العالمي البارز يوفال نوح هراري، فقد حذر هؤلاء المتظاهرون من أن الحد من وظائف أعلى محكمة، في أرض ذات نظام برلماني يفتقر إلى حد كبير إلى الضوابط والتوازنات الأخرى، يمثل خطوة كبيرة نحو الحكم المطلق في المستقبل.

بعد كل شيء، تكثر المخاطر في دولة ذات مجلس تشريعي من غرفة واحدة، وتفتقر إلى ما يعادل مجلس الشيوخ، وتنتخب رئيس الوزراء كأداة تخضع لإرادتها.

ومع ذلك، فإن الدافع الرئيسي لهذا التشريع لا يكمن في السياسة الداخلية ولكن في رغبة المتطرفين في مجلس الوزراء لضمان عدم قدرة المحاكم على التدخل في خططهم لزيادة عدد المستوطنات العشوائية الإسرائيلية على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية وربما في يوم من الأيام قريبًا يتم بكل بساطة ضم تلك الأراضي المحتلة.

في ظل هذه الظروف، تعرض أعضاء الحزب الصهيوني الديني اليميني المتطرف مؤخرًا لانتقادات شديدة من قبل تامير باردو، الرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية، الذي وصف هذا الحزب بعبارة «كو كلوكس كلان» الإسرائيلي.

استندت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى ما يسمى «عقيدة المعقولية» المتجذرة في القانون العام البريطاني، لإلغاء تعيين نتنياهو في شهر يناير ٢٠٢٣ لأرييه مخلوف درعي وزيرا للصحة والداخلية في حكومته الأكثر تطرفا.

درعي، وهو مغربي إسرائيلي، يقود حزب شاس الأرثوذكسي المتطرف، الذي يتألف إلى حد كبير من مزراحي، أو يهود من أصول شرق أوسطية مثله. كان درعي في كثير من الأحيان في مشاكل مع القانون.

فقد حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في عام ١٩٩٩ بتهمة الاحتيال والرشوة. في عام ٢٠٢٢، كان يواجه إدانة محتملة بتهمة الاحتيال الضريبي من قبل محكمة العدل العليا، التي كان من الممكن أن تؤدي إلى عقوبة السجن وحظر مدة سبع سنوات على النشاط السياسي. وفقًا لقضاة تلك المحكمة، وعد درعي بالتقاعد من السياسة لتجنب الحكم عليه، وهو التعهد الذي تراجع عنه لاحقًا.

نجح بنيامين نتنياهو في الإبقاء على حزب شاس في ائتلافه الحالي على الرغم من خسارته ذلك المقعد الوزاري المهم. في الواقع، لا يزال بحاجة إلى دعم هذا الحزب للبقاء في السلطة. بمرور الوقت، انحرف حزب شاس بعيدًا إلى اليمين في الطيف السياسي الإسرائيلي، بينما اتخذ موقفًا أكثر تشددًا لصالح توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الفلسطينية، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ في حرب الأيام الستة ضد الجيوش العربية.

يسكن الضفة الغربية المحتلة في الوقت الراهن حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني لا تزال أراضيهم مغتصبة. لقد تحولت قيادة حزب شاس إلى دعم أقوى من أي وقت مضى للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى زيادة نسبة واضعي اليد الإسرائيليين هناك الذين ينحدرون من التقاليد الدينية الحريدية أو الأرثوذكسية المتطرفة. لقد أصبحوا يمثلون بالفعل حوالي ثلث مستوطني الضفة الغربية بحلول عام ٢٠١٧.

في النظام الإسرائيلي، يدفع الأرثوذكس المتشددون القليل من الضرائب، ويتم دعمهم لدراسة الكتاب المقدس، ويتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية. علاوة على ذلك، كمجموعة، وبفضل ميلهم إلى تكوين عائلات كبيرة، فقد نما عددهم إلى حوالي ١٣٪ من سكان إسرائيل. إنهم يضعون عبئًا كبيرًا على عاتق الدولة، التي استجابت في السنوات الأخيرة بمنحهم مساكن غير مكلفة على أرض فلسطينية محتلة.

في مجلة (+٩٧٦) ذات الميول اليسارية، أشار الصحفي بن ريف مؤخرًا إلى أن وزير العدل ياريف ليفين، وهو عنصر قديم في حزب الليكود بزعامة نتنياهو وقوة دافعة وراء الهجوم الأخير على القضاء، برر أفعاله في المقام الأول من حيث قضية فلسطين.

فقد خص بالذكر قرارات المحكمة العليا التي منعت مقاطعة الأفراد الذين أيدوا المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) على حركة إسرائيل بسبب سياسات الدولة على غرار الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين أو الذين دعموا «الرافضين»؛ أي الجنود الإسرائيليين الذين رفضوا الخدمة كجزء من قوة احتلال في الضفة الغربية الفلسطينية.

كما اشتكى ليفين بمرارة من أحكام قضائية تطالب بمعاملة الفلسطينيين بما يتماشى مع اتفاقيات جنيف. أحد الاستنتاجات التي خلصت إليها تقارير ياريف ليفين هو أنه سيكون هناك المزيد من الضغوط ??من قبل الحكومة الحالية على منتقدي سياسة الاحتلال والاستيطان.

خطوة أخرى قال نتنياهو إنه يود تنفيذها تتمثل في السماح لأغلبية بسيطة في الكنيست بنقض أي أحكام للمحكمة العليا بإلغاء التشريعات باعتبارها غير متوافقة مع القوانين الأساسية لحقوق الإنسان في البلاد، التي تم تمريرها في فترة التسعينيات.

من بين الانتقادات التي يعبر عنها تيار إسرائيل الكبرى المتطرف بشكل خاص والممثل في الحكومة الإسرائيلية اعتماد المحكمة العليا الإسرائيلية على القانون الدولي في بعض أحكامها ضد «المستوطنات غير القانونية»، تلك التي أقامها المتشددون على أراضي الضفة الغربية التي تملكها عائلات فلسطينية على مدى قرون.

على مر السنين، حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية، في الواقع، لصالح العديد من التسويات، مع الاعتماد على جوانب من القانون العثماني والبريطاني والدولي للقيام بذلك. فالقانون العثماني، على سبيل المثال، سمح لدولة إسرائيل بتولي ملكية الأراضي البور.

على هذا الأساس، سمحت المحكمة في الماضي للدولة الإسرائيلية بإعلان مساحات شاسعة من الضفة الغربية الفلسطينية «أراضي دولة». لم يكن مهمًا أن دولة محتلة تقوم بتوطين مواطنيها على هذه الأرض قد انتهكت بشكل خطير اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي لعام ٢٠٠٢ الذي يعمل كميثاق للمحكمة الجنائية الدولية.

بعبارة أخرى، يجب أن تكون كل هذه المستوطنات غير قانونية. غالبًا ما يحتج الفلسطينيون، دون جدوى، على أن الأرض التي صنفتها السلطات في تل أبيب على أنها غير مملوكة وأنها أرض بور هي، في الواقع، ملكية خاصة، وقد تمت زراعتها مؤخرًا.

لكن بمجرد أن تصبح أراضي دولة رسميًا، تسمح المحكمة بالفعل للمواطنين الإسرائيليين بالبناء عليها، وهو ما أصبحت عليه معظم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتعتبر المحكمة مثل هذه المشاريع السكنية لليهود فقط «قانونية» بموجب القانون الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن تلك المستوطنات في الضفة الغربية غالبًا ما يتم تصويرها على أنها نشاط تطوعي وخاص، فإن الحكومة الإسرائيلية قدمت منذ فترة طويلة إعانات وحوافز أخرى للأشخاص الذين ينتقلون إلى هذه المستوطنات منخفضة الإيجار بشكل ملحوظ، ولا تزال تفعل ذلك حتى يومنا هذا. نظرًا إلى أن الكثير من الرجال الأرثوذكس المتشددين، بتعليمهم المحدود (ودخولهم)، عاطلون عن العمل، فهم منفتحون بشكل خاص على مثل هذه الفرص الواضحة.

على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي قام في وقت من الأوقات بتفكيك بعض المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بسرعة، فإن بعضها ظل على حاله وقد راح اليهود المقيمون فيها يضغطون على الحكومة للاعتراف بها. في عام ٢٠١٧، اتخذ الكنيست خطوة تعسفية حيث أصدر قانونًا يسمح للدولة الإسرائيلية بمصادرة الأراضي الفلسطينية متى شاءت واستخدم هذا القانون لإضفاء الشرعية على ١٦ مستوطنة عشوائية غير قانونية سابقًا.

○ قوات الاحتلال لا تتورع عن إرتكاب أبشع ممارسات القمع والتنكيل ضد أطفال فلسطين.

في عام ٢٠٢٠، صدمت المحكمة العليا اليمينيين في الكنيست بإسقاطها ذلك القانون بالذات وقالت إن السيادة الإسرائيلية لا تنطبق ببساطة على فلسطينيي الضفة الغربية الذين كانوا تحت الاحتلال ويجب معاملتهم في سياق القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري. حتى إن المحكمة استشهدت بالمادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تضمن احترام الأشخاص المحتلين لكرامتهم وحقوقهم الأسرية.

وقد أثبت هذا الحكم، مع إنكاره الصريح للسيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، صدمة حقيقية للحق السياسي ويشكل أساس حملته المستمرة في الكنيست لتحييد المحاكم. كان المتطرف بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل الآن منصب وزير المالية والمسؤول عن الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة، غاضبًا بشدة من قرار المحكمة العليا هذا.

وقد أصر على أن الرد الوحيد المقبول سيكون تمرير مشروع القانون الذي يسمح للكنيست بإلغاء المحاكم على الفور، بل إنه أقدم على بناء منزله الخاص على أرض فلسطينية خاصة خارج الحدود البلدية لمستوطنة كدوميم «القانونية».

وقد ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية ذات الميول اليسارية في شهر يونيو ٢٠٢٠ أن رئيس البرلمان الإسرائيلي آنذاك ياريف ليفين وجه انتقادات لاذعة، مدعيا أن المحكمة العليا داست «مرة أخرى اليوم، كما هو الحال بالنسبة إلى تقاليدها غير المقبولة، على الديمقراطية الإسرائيلية وحقوق الإنسان الأساسية للعديد من المواطنين الإسرائيليين».

أما بالنسبة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فقد أدلى بدلوه واقترح في ذلك الوقت أن أفضل طريقة لحل مشكلة المستوطنات غير القانونية هي ضم إسرائيل بشكل رسمي مساحة كبيرة من أراضي الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة.

إن الطريقة التي قضت بها المحكمة العليا التي اعتبرت أن إسرائيل ليس لها سيادة على الضفة الغربية قد أثارت سخط أعضاء كتلة الصهيونية الدينية المتطرفة بقيادة سموتريتش، بما في ذلك شريكها في الائتلاف، حزب القوة اليهودية الذي يقوده المتطرف إيتامار بن غفير (الذي هو الآن وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية).

في ظل هذه الظروف، لن نندهش أو نستغرب بلا شك عندما نعلم أن برنامجهم للانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر نوفمبر ٢٠٢٢ تركز على «السيادة والاستيطان»؛ أي السيادة على الضفة الغربية الفلسطينية واستيطانها. وبالفعل، فقد زعموا أن مشاريع الزراعة والبناء الفلسطينية في قراهم كانت «توسعية» وتعهدوا بالعمل بسرعة للحد منها.

وبعد أن انضموا إلى ائتلاف نتنياهو الحاكم منذ تلك الانتخابات، اكتسبوا الآن قوة كبيرة لمتابعة هدفهم المتمثل في القضاء على مظاهر الحياة الاقتصادية الفلسطينية، حتى إن المتطرف سموتريتش دعا إلى محو قرية فلسطينية من خريطة الضفة الغربية. وعلى الرغم من أنه تراجع في وقت لاحق تحت الضغط، فإن التطرف الخارج عن القانون الذي يمثله وجزء مهم من ائتلاف نتنياهو اليوم بات واضحًا للعيان.

ونظرًا إلى كون المحكمة العليا تحول إلى حد ما دون مثل هذه الفوضى، على الرغم من خيانتها المتكررة لحقوق الفلسطينيين، فإن المتطرفين مصممون على السيطرة عليها. فالأعداد الكبيرة ممن ردوا على المظاهرات الحاشدة الأخيرة ضد قرار محكمة نتنياهو بمظاهرات مضادة تم نقلهم بالحافلات من المستوطنات العشوائية وكثير منهم من طائفة الحريديم من اليهود المتدينين.

على الرغم من أن الدافع الأساسي لليمين لنزع سلطة المحاكم كان يتعلق بالرغبة في السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن التغييرات التي تم تنفيذها بالفعل والتي لا يزال يفكر فيها رئيس الوزراء نتنياهو وطاقم العمل لها آثار وخيمة على الكثير من الإسرائيليين المواطنين كذلك.

علما أن أكثر من ٢٠٪ منهم من مواطني إسرائيل هم من أصول فلسطينية وهم يسمون عادة «عرب إسرائيل» بالعبرية، وقد ضمن حوالي ٦٠ قانونًا ومرسومًا إداريًا بالفعل أن يظل «عرب إسرائيل» مواطنين من الدرجة الثانية. في عام ٢٠١٨ حرم الكنيست «عرب إسرائيل» من «السيادة» وجعلها حكرا لليهود الإسرائيليين وحدهم (بينما جردت العربية من تصنيفها السابق كلغة رسمية). من المسلم به، في بعض الأحيان، أن المحكمة العليا حكمت لصالح المساواة في الحقوق للإسرائيليين من أصل فلسطيني. فقد سمحت، على سبيل المثال، بتمويل الحكومة للجماعات الدينية وإدارة المدارس.

ومع ذلك، في معظم الحالات الأخرى، رفضت ذات المحكمة مرارا وتكرارا مطالب «عرب إسرائيل» بالمساواة في المعاملة بموجب القانون، ما يساعد في تفسير سبب تغيبهم إلى حد كبير عن المظاهرات الهائلة التي هزت البلاد كل أسبوع منذ شهر يناير ٢٠٢٣.

ومع ذلك، يشعر نشطاء المجتمع الفلسطيني الإسرائيلي بالقلق من أن إزالة الكنيست لرقابة المحكمة عندما يتعلق الأمر بما يسمى «معقولية» التعيينات الإدارية يمكن أن تتحول إلى تفويض مطلق لتكريس تمييز أكبر ضد المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين الإسرائيليين.

على الرغم من قلة الاهتمام الواضحة بحقوق الفلسطينيين، فإن الإسرائيليين اليهود الوسطيين والعلمانيين لا يساورهم أدنى شك بشأن التأثير الخطير الذي يمكن أن يكون لتأثير حكومة نتنياهو على القضاء على حياتهم.

وهذا يفسر سبب مشاركة ربع سكان الدولة في تلك المظاهرات الضخمة المستمرة فيما يريد ٥٨٪ من الإسرائيليين من الحكومة التوقف عن محاولة تقليص سلطة المحاكم. ذكرت صحيفة هآرتس أن النساء يخشين من أن تؤدي هذه السلطة إلى دفع الحكومة اليمينية الحالية إلى وضع سلطة على النفقة وإعالة الأطفال في أيدي المحاكم الحاخامية الذكور بالكامل، ومنع الحكومة من التوقيع على اتفاقية اسطنبول لمنع العنف ضد المرأة، وزيادة الفصل بين الجنسين في الشواطئ والمتنزهات وحائط المبكى. بل إنها قد تتحرك لتقليل أي التزام لوجودهم ذاته في الهيئات الحكومية.

تعرض بنيامين نتنياهو للملاحقات القضائية لقبوله رشاوى وهو يسعى إلى وقف أي تتبعات ضده، كما أنه أراد أن يعين أرييه مخلوف درعي، الذي يتهم أيضا بالفساد، في منصب نائب لرئيس الوزراء. يمكن لبنيامين نتنياهو أن يمضي قدما في هذه الخطة بعد القانون الجديد الذي أقره الكنيست الإسرائيلي.

يمكن لحكومة نتنياهو غير المقيدة بالمحاكم أن تنخرط في المحسوبية في العقود والتراخيص والتشريعات من جميع الأنواع. لا شك أن هذه المخاوف من هذه الأمور هي التي دفعت ٢٨٪ من الإسرائيليين، بمن في ذلك عدد مفاجئ من المهنيين الشباب المتزوجين، إلى الاعتراف بأنهم على الأقل يفكرون في مغادرة إسرائيل.

يزعم الكثيرون أنهم يخشون أن «تأخذ الحكومة أموالهم». على الرغم من أن ما بين ٦٠٠ ألف إلى مليون إسرائيلي عادة ما يكونون خارج البلاد في أي وقت، أو يدرسون أو يعملون في مكان آخر، فإنهم عادة ما يعودون إلى إسرائيل.

الآن، ومع ذلك، تشير وكالات إعادة التوطين إلى أن مثل هذه العودة آخذة في الانخفاض. كان هناك أيضًا انخفاض بنسبة ٢٠٪ في الهجرة إلى إسرائيل هذا العام، وكان هذا النقص بلا شك أكثر خطورة لولا اليهود الروس الفارين من بلدهم غير المستقر والمضطرب جراء الحرب.

تشير تقارير رويترز إلى أن المستثمرين في قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي النابض بالحياة والذي يمثل حوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة البالغ ٥٠٠ مليار دولار يحتفظون الآن بحوالي ٨٠٪ من شركاتهم الناشئة الجديدة في الخارج. نقلت العديد من شركات التكنولوجيا أيضًا حساباتها المصرفية وبعض أصولها إلى خارج البلاد.

في غضون ذلك، تتواصل الاحتجاجات -مع خروج مئات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع مساء كل سبت- حيث يعاني المتظاهرون من وحشية الشرطة المتزايدة. يقوم رجال شرطة مقنعون بضربهم بشكل تعسفي ويوجهون خراطيم المياه إلى رؤوسهم، مستخدمين أحيانًا «ماء الظربان» -مادة كيميائية فاسدة تلتصق بالملابس والجلد- لتفريقهم.

ذات مرة، تم استخدام مثل هذه التكتيكات لقمع الفلسطينيين في الضفة الغربية. وها هي المعارضة الإسرائيلية تكتشف اليوم أن مثل هذه المعاملة الوحشية للقرويين الأصليين في الضفة الغربية قد ارتدت وبدأت الحكومة في التعامل معهم كما فعلت من قبل مع المتظاهرين الفلسطينيين عديمي الجنسية.

لنتمعن جيدا في هذا الواقع الإسرائيلي الجديد: لقد عاد الاحتلال الوحشي الإسرائيلي بكل قوة إلى الأراضي الفلسطينية، الذي دام ٥٦ عامًا، وهي أن إسرائيل تحتل نفسها الآن أيضا.

كومونز

هـــل مـجـمـوعـة بـريـكـس جـبـهـة مـنـاهـضـة لـلـغـرب؟

بقلم: جيرار آرو

عقدت مجموعة دول بريكس اجتماعاً مهماً في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أغسطس في مدينة جوهانسبرغ، عاصمة جمهورية جنوب افريقيا، وسط جدال كبيرة وحالة من الترقب لما تسفر عنه هذه القمة. مجموعة دول بريكس هي النادي الذي أنشأته خمس دول محورية هي روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل والهند، وقد بات يحمل اليوم آمال الجبهة المناهضة للغرب في العالم في وقت بدأ فيه النظام العالمي تحولات على مستوى التحالفات وموازين القوى.

لقد بدأت أطراف كثيرة في الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من هذه التحولات وتتحسب لما قد تتمخض عنه من تداعيات على مستوى العلاقات الدولية وموازين القوى. ففي بعض الأحيان ينهار فجأة مبنى بدا غير قابل للتدمير بمجرد نقرة واحدة. من كان يظن أن اقتحام سجن الباستيل في باريس وسقوط سجن موروث من القرون الوسطى سيؤدي بعد ثلاث سنوات إلى نهاية ملكية عمرها ألف عام في فرنسا؟

من كان أيضا يتخيل أو يدور في خلده أن حادثة جمركية في ميناء مدينة بوسطن ستؤدي إلى إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية واندحار القوة الاستعمارية البريطانية؟

في الواقع، وعلى غرار النمل الأبيض الذي يتسبب ببطء في تآكل أحد المباني أو قطعة من قطع الأثاث، قامت القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعملها المقوض في الظل. لم يكن للملكية الفرنسية والقوة الاستعمارية البريطانية سوى القوة الظاهرية.

ربما كانت الحرب في أوكرانيا مثالاً آخر لهذه الظاهرة التي ستعود بعواقب وخيمة على الغرب هذه المرة. من المسلم به أن ظهور الصين، وصعود الهند، والتخفيض التدريجي لحصة مجموعة الدول السبعة -أو بالأحرى نادي الأثرياء- في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كان ينبغي أن يحذرنا ويجعلنا ننتبه إلى التحولات التي تجري في العالم، لكننا في الغرب، مثلما حدث في محطات تاريخية كثيرة، لا نتعلم بهذه السرعة قيمة التواضع بعد أن هيمنت هذه القوى الغربية على العالم في جميع المجالات منذ عقود.

من جانبها، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أقل استعدادًا لها لأنها لم تعرف أبدًا أي مكانة أخرى غير مكانة الزعامة في معسكرها الغربي ومن ثم قيادة العالم والهيمنة عليه. كانت موازين القوى تتغير ببطء ولكن بثبات على حساب الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

كان من المحتم أن تعكس العلاقات الدولية ذلك عاجلاً أو آجلاً. كانت فرصة واحدة كافية لينطلق قطار تسريع التحولات على مستوى العلاقات الدولية وموازين القوى في العالم. لقد كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو الذي خلق هذه الفرصة... عن غير قصد.

○ صورة تذكارية للقادة المشاركين في قمة بريكس بجنوب إفريقيا.

في الواقع، فقد أجبر الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا المجاورة كل دولة من دول العالم على اتخاذ موقف. فمن ناحية، طالب أنصار أوكرانيا بإدانة روسيا من قبل منظمة الأمم المتحدة، وهو ما تم بأغلبية كبيرة؛ ومن ناحية أخرى فقد دعت هذه الدول المؤيدة لأوكرانيا إلى معاقبة روسيا غير أن طلبها قوبل برفض واسع النطاق، وخاصة من قبل دول الجنوب العالمي.

بل أكثر من ذلك؛ تتمسك بقية دول العالم اليوم بالتزام موقف الحياد ولم تتجاوز التصويت على مبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي لا يترتب عليه أي أثر قانوني فعلي ملزم على أرض الواقع.

تستقبل هذا الدول، التي ترفض اتخاذ أي موقف من الحرب يصب في اتجاه الموقف الغربي، وزراء روسا وتشتري النفط والغاز الروسي بأسعار مخفضة، ولن أجازف إن قلت إن بعض الدول تساعد الشركات الروسية على الالتفاف على العقوبات الغربية. غالبًا ما يلتزم القادة في خطاباتهم بالعموميات التي تدعو فقط إلى التفاوض.

دعونا أولاً نستبعد فكرة تفسير التعاطف المحتمل مع القضية الروسية. تثبت الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمر ليس كذلك. إن الأمر يتعلق بالأحرى بتنامي الكراهية الموجهة ضد المعسكر الآخر، أي المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجب أن نتحدث عنه.

لقد لمسنا في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية أن جزءا كبيرا من العالم لا يكن أي ود للغرب والغربيين. يجب علينا نحن في الغرب ألا نفاجأ لعدة أسباب؛ في مقدمتها ماضينا الاستعماري، وهيمنتنا على المؤسسات الدولية، ومعاييرنا المزدوجة في علاقاتنا الدولية، وتدخلاتنا العسكرية، وتدخلنا في شؤون الدول الأخرى، وهي أسباب كثيرة تجعل الآخرين يبتهجون بما يعتري الدول الغربية اليوم من صعوبات وهم يرون فيها فرصة لتحرير أنفسهم من تأثيرنا وهيمنتنا عليهم.

تفعل بعض الدول ذلك لأنها تريد تأكيد سيادتها وهي تتهم الدول الغربية بالعمل على تقويضها فيما تفعل بعض الدول الأخرى ذلك لأنها تريد أن تنتهز الفرصة لرفض حقوق الإنسان والديمقراطية التي تعتبر من أسلحة للغرب الناعمة.

في هذا السياق، فإن رؤية الغرب وهو متورط في حرب لا تثير الكثير من التعاطف خارج قارتنا، وخاصة أننا لا ننسى الصراعات العديدة التي احتدمت خارج أوروبا في لامبالاة تامة من الغرب، هذا إذا لم يكن الغرب هو الذي أشعل فتيلها.

إذن، هل ستكون الحرب بين البيض أكثر خطورة من الصراعات التي أودت بحياة الملايين من البشر في إفريقيا وآسيا؟ في الحقيقة فإن الأمر لا يتعلق بالشفقة بقدر ما يتعلق بالإصرار على الاستفادة من فرصة الحرب في أوكرانيا لتأكيد هذه الحرية الجديدة، التي تعتبر ثمرة ظهور بوادر الضعف والانحسار الغربي في العالم. إن اتفاقية بريكس -وهي اتفاقية توحد روسيا والبرازيل والصين وجنوب إفريقيا والهند- مصممة كبديل لمجموعة الدول السبع والهيمنة الغربية على المؤسسات متعددة الأطراف، وقد أصبحت هذه المجموعة تثير اهتمام الكثير من الدول الأخرى على غرار الجزائر، والأرجنتين ومصر، وهي الدول المرشحة للانضمام إلى هذه المجموعة.

إن مجموعة بريكس هي جبهة مناهضة للغرب وهي تزداد قوة واتساعا في العالم. في عام ٢٠٢٣، ستمثل دول بريكس ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومجموعة السبع ٤١٪، لكن الديناميكية الاقتصادية تلعب دورًا سريعًا في السابق.

إن إعادة تشكيل توازن القوى على حساب العالم الغربي هي النتيجة الرئيسية التي قد تفرزها الحرب الروسية الراهنة في أوكرانيا. لقد جعل هذا النزاع بعض الدول تقول إن الحرب الروسية في أوكرانيا هي التي عرت العالم الغربي، غير أن هذه الحرب تذكر العالم بأن البديل عن الشرطي الأمريكي الذي تم تشويهه، غالبًا لأسباب وجيهة، سيكون غابة اسمها العالم المتعدد الأقطاب حيث لا صوت يعلو فوق صوت القوة والمصالح. قد تستنتج بقية بلدان العالم أنه رغم كل شيء فإن الغرب القاسي والمهمل والأخرق أفضل من لا شيء. لكن الأمر سيكون عندها قد تأخر جدا.

لوبوان